

اتحاد الشغل التونسي يتخلى عن تأييد انقلاب سعّيد ويصف الانتخابات بأنها بلا لون أو طعم



السبت 3 ديسمبر 2022 10:26 م

أعلن الأمين العام لـ"اتحاد الشغل التونسي" نور الدين الطيبوي رفضه المسار السياسي للرئيس التونسي قيس سعّيد، منتقداً الأوضاع الخانقة في تونس وحالة التدهور التي تعيشها في مختلف الأصعدة، في ظل انتخابات تشريعية قادمة "بلا لون ولا طعم، جاءت وليدة دستور لم يكن تشاركياً ولم يكن محل إجماع ولم يحظ بموافقة الأغلبية."

وفي كلمة ألقاها، اليوم السبت، بمناسبة الذكرى السبعين لاغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد، هاجم الطيبوي أداء حكومة نجلاء بودن، التي "تعمل بلا رؤية ولا برنامج"، وتكرر "أخطاء الحكومات السابقة" باستنساخ حلول فاشلة، سهلة وبالية، داعياً إلى "تعديل حكومي ينقذ ما تبقى، ويعيد لعدد الوزارات نشاطها ويخرجها من ركودها."

وأضاف الطيبوي: "لم نعد نقبل بالمسار الحالي وما قد يقود إليه، ونرفض أيضاً العودة إلى ما قبل 25 يوليو 2021"، مشدداً على تحدي "الخطابات الشعبوية... ونحذر من أي قرارات تستهدف قوت الشعب."

وإضافة إلى رفض المسار الحالي وما يعتره "من غموض وتفرد"، نبّه الطيبوي إلى الخشية على البلاد "من المجهول، ولا يستطيع أيّ كان أن يطمئننا في ظل استمرار التفرد والتخبّط وغياب التشاركية والتفاعل مع القوى السياسية والاجتماعية الوطنية، ولسنا مرتاحين لما يجري في تونس."

وقال الطيبوي: "كنا نأمل بالخروج من النفق بعد 25 يوليو 2021 وإيجاد الحلول لتجاوز فشل العشرة السابقة، لكننا، على ما نشهد ونتابع، فقدنا الثقة وصرنا أكثر خوفاً على بلادنا وعلى ما يترتب بها"، مؤكداً العزم على مجابهة "الانهيار الذي تعيشه بلادنا ويعاني منه شعبنا ويرزح تحته ملايين الأجراء والمفقرين والمهمّشين، وستكون كما تعودتم مئاً دائماً."

وتابع: "إنّ بناء الديمقراطية واستكمال مسارها لا يتمّ بمجرد تطمينات شفوية.. وهي لا يمكن أن تستقيم من دون وسائل ديمقراطية ومن دون تطوير ثقافة الحرية والمواطنة، ولقد كانت لنا في ذلك نظرة استباقية لما اشترطنا الضمانات فيما يتعلّق بالحريات والحقوق وبالضوابط الحاكمة بالتدابير الاستثنائية."

وشدد الطيبوي على الحاجة إلى "فضاء مستقلّ وعادل يشكّل ركناً أساسياً للاستقرار ولثقة الداخل والخارج في

تونس"، واعدأ بمواصلة النضال "ضدَّ اختراق القضاء، وضدَّ تسخيرہ لتصفية الحسابات، وضدَّ انحرافه عن العدالة."

وأعطى الطيبوي المسألة الاجتماعية الأولوية، وفي مقدّمتها "حقوق الجهات والقطاعات، وتحسين القدرة الشرائية للأجراء، ومراجعة الجدول الضريبي بإصلاح المنظومة الجبائية الحالية غير العادلة، ومحاربة التشغيل الهشّ، والتمسك بحقّ المفاوضة، وتطبيق جميع الاتفاقيات المبرمة، وإلغاء المنشور عدد 21، الذي واصل تكريس ضرب الحقّ النقابي وحقّ المفاوضة الجماعية الحرّة والطوعية، والحقّ في مراجعة دورية لتحسين مقدرتنا الشرائية، وفي حقّنا في تحسين شروط وظروف عملنا."

